التّعدُّد اللغويّ والتنمية البشريّة

د. علي القاسمي(*)

تمهيد:

إنني معلم بالمهنة. وحدثَ أن استخدمني البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمراجعة ترجمة بعض تقاريره من الإنجليزية إلى العربية، وهي تقارير بعنوان **"التنمية البشرية"** تصدر سنويًا منذ عام 1990، بعد أن توصّل أحد خبرائه، الباكستاني محبوب الحق، إلى طريقةٍ وتقنيّاتٍ تمكّن الدول الأعضاء من تحقيق التنمية البشريّة. ويشرح هذا التقرير السنويّ الوسائل الواجب اتباعها، ويستعرض بعض تجارب التنمية البشريّة في عدد من البلدان، وينتهي بقائمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع موقعها على سلّم التنمية البشريّة.

وقد لاحظتُ أن بعض الدول، مثل كوريا وفنلندا، كانت في الخمسينيات من القرن الماضي أكثر تخلّفًا وفقرًا من البلدان العربية، ثم استطاعت خلال جيل أو جيلين (حوالي 25 أو 50 سنة) أن تنجز قفزة عالية في التنمية البشرية، على حين أن بلداننا العربية ازدادت تخلّفًا وفقرًا، ممّا دفعني إلى البحث في التنمية البشريّة، وزيارة فنلندا وكوريا لدراسة حالتيهما. وقد تأكّد لي أن التعليم الذي تتعهّد به

(*) باحث من العراق.

الدولة لكل أبنائها وبناتها على حسابها وباللّغة الوطنية المشتركة في جميع مراحله ومستوياته وتخصصاته، يساعد على إيجاد مجتمع المعرفة القادر على القيام بالتنمية البشرية. كما تأكّد لي أن التعدُّد اللغويّ على أنواع؛ منها ما يدعم التنمية البشرية، ومنها ما يعرقلها.

المفاهيم الأساسية في الموضوع:

في هذه الورقة، ثمّة مفهومان أساسيان، التعدُّد اللغويّ والتنمية البشريّة، بينهما جدلية التأثير والتأثُّر، ولكنهما لا يؤلّفان متلازمة بالضرورة، وسنتطرق أولاً إلى تحديدهما:

التعدُّد اللغويّ:

يمكن تعريف "التعدّد اللغويّ" بأنه "استعمال أكثر من لسان واحد"، أي استعمال أكثر من لغة واحدة، سواء أكان هذا الاستعمال يتعلّق بشخص، أم مؤسَّسة، أم نظام تعليمي، أم قُطر من الأقطار، أم معجم، أم ما شابه ذلك. فنقول : شخص متعدِّد اللغة، أو بلد متعدِّد اللغة، أو معجم متعدِّد اللغة. (مع ملاحظة أن اللغات التي تفرّق بين المثنى والجمع تُطلق "تعدّد اللّغة" على استعمال أكثر من لغتيْن).

ولأسباب تاريخيّة وجغرافيّة وسكانيّة ولسانيّة، لا يوجد في العالم قطر من الأقطار يتكلّم أهله لغة واحدة فقط، فجميع الأقطار متعدّدة اللغة، ما عدا أيسلندا التي يعدّها بعضهم الاستثناء الوحيد الذي يؤكِّد القاعدة. فجميع الأقطار تضمُّ جماعات لغوية مختلفة ما يؤدّي إلى التعدُّد اللغويّ في كل قطر.

ومن المنظور اللسانيّ البحت، لا يدخل استعمال الدارجة في التعدُّد اللغويّ، لأن الدارجة لهجة، واللهجة مستوىً من مستويات اللّغة أو شكلاً من أشكالها يمثّل نوعًا ذا سمات لغويّة خاصة في منطقة جغرافيّة معينة. واللّهجة لا تَرقى وظيفيًا إلى مصاف اللّغة الفصيحة المشتركة، بسبب ضآلة مفرداتها

ومصطلحاتها، وفقر بنيتها وتراكيبها، ومحدودية نطاقها الجغرافيّ، فهي تتباين من منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى مدينة، ولا تصلح للتفكير المنطقيّ التجريديّ ولا التعبير عن الأبحاث العلميّة، ولا الاستعمال المشترك الواسع، فهي صالحة للاستخدام اليومي السريع. بيدَ أن الدارجة يمكن أن تدخل ضمن " التعدُّد اللغويّ واللهجيّ".

التنمية البشريّة:

كان مفهوم التنمية الاقتصاديّة يأخذ في النظر نموّ الإنتاج في البلاد وزيادة الدخل القوميّ. ولكن هذا المفهوم قد تطوَّر ليشمل الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة لتكون التنمية شاملة بحيث يُطلق عليها اسم "التنمية البشريّة" أو "التنمية الإنسانيّة" التي تتخّذ من "الرفاه الاجتماعيّ" معياراً لها، ليعبّر عن إشباع حاجات المواطنين الأساسيّة من سكن وغذاء وتعليم، وتمتعهم بالرعاية الصحيّة والضمان الاجتماعيّ والخدمات الأُخرى. وتتَّصف التنمية البشريّة بالشمولية، فهي لا تقتصر على عنصر من عناصر الإنتاج، بل تشمل الإنسان والأرض معًا، ولا تكون لفائدة فئة من المواطنين دون غيرهم، ولا لمصلحة جهة دون أخرى، بل يشارك فيها جميع المواطنين رجالاً ونساء في جميع أنحاء البلاد، وتعمُّ فائدتها جميع المواطنين، وهدفها تحسين نوعية الحياة، لتمكين كلّ مواطن من العيش بطريقة تليق بالكرامة الإنسانيّة، وينطبق عليها القول العربيّ القديم الذي يجعل من مهمة الدولة " استصلاح العباد وعمارة البلاد". فالدولة هي التي تخطط للتنمية البشرية وتنفّدها وترعاها.

وطبقًا لتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يعكس معدّلُ التنمية البشريّة إنجازات البلاد في ثلاثة مجالات:

1 – **انتشار المعرفة**: ويُقاس بمستوى التعليم بين الكبار، وبمعدّل التمدرس في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

2 – **الصحَّة**: أي تمتُّع المواطنين بصحَّةٍ جيِّدة وعمرٍ مديد، ويُقاس ذلك بمعدّل العمر المتوقَّع عند الولادة. فكلّما كان ذلك المعدل مرتفعاً،

دلّ على تمتُّع المواطنين بالخدمات الضرورية، التعليميّة والطبيّة والصحيّة وغيرها.

3 – **مستوى المعيشة**، ويُقاس بالدخل الفردي (وليس بالدخل القومي)، ومدى قدرته على توفير متطلبات العيش من سَكَن ومَلْبَس ومأكَل بصورة راضية.

ويتكامل مفهوم التنمية البشريّة مع مفهوم التنمية المستدامة الذي يتعلق بتأثير المحيط الاجتماعي بمعتقداته وعاداته وتشريعاته، في المحيط الحيوي بما فيه من أرض وهواء وماء، بحيث نتجنّب المشكلات البيئية مثل التلّوث والتصحّر وتناقص المياه، وغيرها.

ولقد أصبحت وصفة التنمية البشرية معروفة مشهورة، أخذت بها بلدان فقيرة متخلّفة فأصبحت، خلال جيل أو جيلين، من البلدان الغنية المتقدِّمة. ومن هذه البلدان على سبيل المثال لا الحصر، ماليزيا، وفنلندا، وكوريا، وتركيا.

تبدأ وصفة التنمية البشرية باتفاق القيادة أو النخبة الحاكمة على ضمان مقوّمات التنمية البشرية. ويمكن إيجاز هذه المقوّمات بثلاثة:

أولاً، اتخاذ الديمقراطية منهجًا وأسلوبًا في الحياة، لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، والإنصاف، وتساوي الفرص أمام المواطنين، وإطلاق طاقاتهم الخلاّقة. وهذا يعني ضمان حقوق الإنسان الطبيعيّة، والمدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة لجميع المواطنين. وتعني الحقوق الاقتصاديّة حصول المواطن على تعويض عن البطالة، والشيخوخة، والعجز. وتعني الديمقراطية كذلك تداول الحُكم، وتوافُر الشفافية والمسؤولية فيه بحيث تمتنع النخبة الحاكمة عن سرقة أموال الشعب أو اختلاس خزينة الدولة ومواردها.

ثانياً، توفير تعليم جيد لجميع أبناء الشعب على نفقة الدولة، وينبغي أن يكون هذا التعليم باللغة الوطنية المشتركة، ليستطيع الطلاب استيعاب

المعلومات وتمثّلها والإبداع فيها. هذا النوع من التعليم يؤدّي إلى إيجاد مجتمع المعرفة القادر على تلقّي المعرفة، واستيعابها، وتبادلها، وتمثّلها، وإنتاجها.

ثالثاً، الأخذ بآخر معطيات العلم والتقانة (التكنولوجيا) في الإنتاج والخدمات، ما يؤدي إلى زيادة الانتاجيّة والإسراع بها وارتفاع المردوديّة.

وطبيعي أن عملية التنمية البشريّة بحاجة إلى سِلْمٍ أهلي ناتج عن التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء الوطني اللّذيْن تغذيهما سياسة تربويّة وإعلاميّة وثقافيّة، تؤصِّل الهُوية الجماعيّة مستفيدة من عناصر الهُوية المشتركة كالدين واللغة والتاريخ المشترك والجغرافية والتراث، والأمل في مستقبل زاهر.

التعدُّد اللغويّ في النظام التربويّ:

يتّخذ التعدُّد اللغوي في النظام التربويّ أشكالاً متعددة يمكن تقسيمها إلى صنفين: صنف يساعد على التنمية البشريّة، وصنف يعرقلها:

- تعدُّد لغويّ يساعد على التنمية البشريّة:

ولهذا التعدُّد اللغويّ نوعان:

أولاً، تعليم اللغات الوطنية:

أي أن النظام التربويّ يشتمل على تعليم اللّغات الوطنيّة إلى جانب اللّغة الوطنيّة المشتركة، ويُوصَف بأنه نظام تربويّ متعدِّد اللّغة.

في العالم العربيّ، توجد لغات وطنية عديدة إلى جانب العربية الفصيحة المشتركة، مثل اللّغة الآشوريّة بلهجاتها المتنوعة في العراق، واللّغة السريانيّة في سوريا، واللغة القبطيّة والنوبيّة في مصر، واللغة الأمازيغيّة بلهجاتها المتنوعة في بلدان المغرب العربيّ. وكانت بعض هذه اللغات لغات عالمية ذات ثقافة متميِّزة ومكتبات ضخمة.

فإذا اضطلع النظام التربويّ في أحد البلدان العربيّة بتعليم اللّغات الوطنيّة إلى جانب اللغة العربية الفصيحة المشتركة، وُصف هذا النظام بالتعدُّد اللّغوي.

ولتعليم اللغات الوطنيّة في البلدان العربية ثلاث فوائد أساسية:

الأولى، تأمين الحقوق اللّغوية لأبناء الأقليّات الناطقة بتلك اللّغات الوطنيّة، ممّا يؤدّي إلى شعورهم بالعدالة والانتماء الوطنيّ، وتجنّب التوترات الاجتماعيّة، والإسهام في التنمية البشريّة.

الثانية، يؤدي تعلُّم الأطفال في المدرسة الابتدائية لغتهم الوطنية المستعملة في منطقتهم والتي يتحدّث بها أهلهم، **وظيفة نفسية تربوية** تزيد من احترام الذات، والتحفيز على الدرس والتعلّم، والتمهيد لتعلّم اللّغة الوطنية المشتركة واللّغات الأجنبية في مرحلة تالية.

الثالثة، تنمية هذه اللّغات الوطنية والحيلولة دون انقراضها، فالثقافة التي تحملها هذه اللّغات الوطنية هي رافد من روافد الثقافة الوطنية المشتركة؛ إضافة إلى أن لبعض هذه اللغات أهمية تاريخية، فالسريانية، مثلاً، هي المستوى الأدبي للّغة الآرامية التي تكلّم بها السيد المسيح (ع)، وللّغة الآشورية التي كانت لغة عالمية تراث مدوَّن ضخم يساعدننا على الوقوف على تطوّر المعرفة الإنسانية وتاريخ العلوم.

بيدَ أن تعليم هذه اللغات الوطنية ينبغي أن يكون ضمن تخطيط لغوي مدروس يراعي الجوانب الوظيفية للّغة والفوائد العملية المرجوة من تعلُّمها، ولا يؤدي إلى الإضرار بمقدرة الطفل على استعمال اللّغة الوطنية المشتركة على قدم المساواة مع بقية الأطفال؛ أي يجب عدم النيل من تساوي الفرص التعليمية والوظيفية بين أطفال الأقليات وبقية الأطفال. ولهذا فإن تعليم اللّغات الوطنية يتم لفترة معينة خلال التعليم الابتدائي، ويجري التركيز على تعلُّم اللغة الوطنية المشتركة وتطوير قدرات الأطفال على استيعابها والتعبير بها في جميع مراحل التعليم.

إن تنمية اللّغات الوطنية وتعليمها في النظام التربويّ تصبُّ في صالح التنمية البشرية، لأن شعور أبناء الأقليات اللغوية باستيفاء حقوقهم كاملة بما فيها الحقوق اللغوية يزيد من التماسك الاجتماعي في البلاد، ويسهم في السِّلْم الأهلي اللازم للتنمية البشرية، ويكثِّف من مشاركتهم في العملية التنموية.

ثانياً، تعليم اللغات الأجنبية:

يوصَف النظام التربويّ بالتعدُّد اللغويّ كذلك، إذا عُني بتعليم عددٍ من اللّغات الأجنبية العالمية في المراحل التعليمية المختلفة. ويتكفّل التخطيط التربوي اللغوي باختيار هذه اللغات الأجنبية: أهدافها، عددها، المرحلة التي تُعلَّم فيها كلّ لغة، عدد السنوات الدراسية، وعدد الحصص الأسبوعية المخصّصة لها، إلخ.

يُسهم هذا النوع من التعدُّد اللغويّ في التنمية البشريّة إسهامًا مباشرًا، لأن الانفتاح على ما يستجدّ في الفكر الإنساني هو وسيلة من وسائل تنمية الثقافة، وتشجيع الترجمة، ونشر المعرفة، وتوسيع الخيارات الثقافية أمام الأفراد، وإيجاد مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية البشرية.

- تعدُّد لغوي يعرقل التنمية البشرية:

لهذا الصنف من التعدُّد اللغوي نوعان:

الأول: تعدد لغوي ثقافي في النظام التربوي:

في البلدان العربية يتمظهر هذا النوع من التعدُّد اللغويّ في وجود نوعيْن من مدارس التعليم العام، هما:

أ - **مدراس أجنبية**، تعلِّم منهجًا أجنبيًا باللغة الأجنبية. ففي المشرق، توجد مدارس بريطانية وأمريكية، تعلّم المنهج البريطاني أو الأمريكي باللّغة الإنجليزية؛ وفي البلدان المغاربية، توجد مدارس فرنسية، تعلّم المنهج الفرنسي باللّغة الفرنسية. ويعكس هذا الاختلاف بين المشرق والمغرب هُوية المُستعمِر

القديم الذي منح البلدان العربية استقلالا مشروطًا بالتبعية الثقافية والاقتصادية له. وتتقاضى هذه المدارس الأجنبية أجورًا عالية فلا يرتادها إلا أبناء رجال السلطة والمال.

ب – **مدارس وطنية، أهلية أو حكومية،** تعلّم المنهج الوطني باللّغة الوطنية المشتركة. والمدارس الحكومية مجانية عادة، على الرغم من وجود مصاريف إضافية يتحمّلها الآباء. أما المدارس الأهلية فتتقاضى أجورًا دراسية عالية تثقل كاهل الطبقة المتوسطة، وهي مؤسسات تجارية تتوخّى النفع.

يمكن تلخيص مضارّ هذا النوع من التعدُّد اللغويّ في النظام التربويّ على التنمية البشرية في ما يأتي:

أ – يؤدي هذا النوع من التعدُّد اللغويّ إلى عدم تساوي الفرص التعليمية أمام الأطفال وإعادة إنتاج الطبقية في المجتمع؛ فثمّة ثلاث طبقات: عُليا يرتاد أبناؤها المدارس الأجنبية، وسطى يلتحق أبناؤها في المدارس الأهلية (الحرة) بأجور، ودنيا يتمدرس أبناؤها في المدارس الحكومية، الناقصة من حيث انتشارها، وتوزيعها، وتجهيزها، وجودتها التعليمية.

ب – لما كانت الحكومات العربية مصرّة على استخدام لغة المستعمِر القديم (الإنجليزية أو الفرنسية) في الحياة العامة والمؤسّسات الاقتصادية والمالية والكلّيات العلمية التطبيقية، فإن خريجي المدارس الأجنبية هم القادرون بامتياز على استعمال اللّغة الأجنبية الوظيفية وارتياد الكلّيات العلمية وتولّي المناصب القيادية في البلاد، في حين أن كثيرًا من خريجي المدارس الحكومية يواجهون البطالة، ما يجعلهم وقودًا لأية اضطرابات اجتماعية أو ثورات شعبية. وأية استثمارات في البنية التحتية في البلاد تكون في صالح الطبقات المهيمنة التي تزداد غنى، وترفع من تكاليف المعيشة على الطبقات المهمّشة فتزداد فقرًا. وقد حذّر تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، الذي اتخذ عنوان **"الاستدامة والإنصاف"**

شعاراً له، من احتكار المعرفة أو السلطة الأمر الذي يؤدّي إلى تنامي الفروق الطبقية التي ستؤجج اضطرابات اجتماعية.

ج – إن خريجي المدارس الأجنبية يجدون أنفسهم شبه غرباء في وطن لا يجيدون لغته الوطنية المشتركة، ولا يعرفون تاريخه ولا جغرافيته ولا تراثه بصورة جيدة، لأن المدارس الأجنبية لا تعلِّمهم لغة بلادهم أو جغرافيتها أو تاريخها، بل تدرس المنهج المطبَّق في فرنسا أو إنجلترا أو أمريكا. فخريجو هذه المدارس الأجنبية يشعرون بأنهم أكثر ارتياحًا في البلاد التي تربّوا على لغتها وثقافتها. ولهذا فإن كثيرًا منهم يفضّل الهجرة إلى تلك البلاد الناطقة بالإنجليزية أو الفرنسية، أو ذات الثقافة القريبة منها. ومن هنا نجد أن البلدان العربية هي أكبر البلدان المتخلِّفة المصدّرة للعقول والكفاءات إلى الغرب المتقدِّم. وبذلك فهي تخسر مرَّتيْن: مرَّة في تحمُّل نفقات إعداد أصحاب تلك الكفاءات، ومرَّة أخرى في هجرة وضياع أهم عناصر التنمية البشرية؛ أي أصحاب الكفاءات العالية.

ثانيًا، التعدُّد (التنوّع) اللغويّ في مراحل التعليم:

نعني بهذا النوع من التعدُّد اللّغوي استعمال لغة تلقينٍ مختلفة في كلّ مرحلة من مراحل التعليم، كأن نستعمل العربية في المرحلة الابتدائية، ثم الفرنسية في المرحلة الثانوية، ثم الإنجليزية في مرحلة التعليم العالي. وإذا كان هذا المثال لا يمكن تصوّره من لدن عاقل، فإن وضعًا قريبًا منه موجود في بلادنا العربية. فالتعليم العام (الابتدائي والثانوي) يجري باللّغة العربية، أما التعليم العالي العلميّ والتقنيّ فيجري إما باللّغة الإنجليزية أو باللّغة الفرنسية. وهذا النوع من التعدُّد اللغويّ يعرقل التنمية البشرية للأسباب التالية:

أ – أثبتت البحوث التجريبية أن التعليم بلغة أجنبية يجعل من العسير على الطلاب استيعاب المعرفة العلمية وتمثّلها والإبداع فيها. وهذا واضح من التحاق الطلاب العرب الأذكياء من خريجي المدارس الثانوية الحكومية بالكليات العلمية في الجامعة، ولكنهم سرعان ما يتحولون إلى الكليات الأدبية

أو معاهد التربية البدنية، بسبب صعوبة لغة التعليم الأجنبية. ولهذا ولأسباب أخرى، نجد أن نسبة خريجي التعليم العالي العلميّ والتقنيّ، مقارنة بخريجي الإنسانيات، لا تتجاوز 30 بالمائة من مجموع الخريجين، في حين أن التنمية البشرية تتطلّب نسبة معكوسة.

ب – إن خريجي كليات العلوم التطبيقية الذين تلقّوا تعليمهم بلغة أجنبية يكون إسهامهم في التنمية البشرية محدودًا، لأنهم لا يستطيعون نقل معرفتهم المهنية إلى بقية أفراد المجتمع باللّغة التي يعرفها. فإيجاد مجتمع المعرفة يستلزم أن ينقل المهني، كالطبيب مثلاً، معرفته إلى الممرضة، والمساعد الطبي، والمريض، والمجتمع بأسره (بواسطة وسائل الإعلام مثلاً).

ج – إن اكتساب المعرفة في النظام التربويّ هو عملية تراكمية ترابطية من حيث الأساس. فالنظام يتألف من مجموعة من العناصر يشكّل مجموعها كلاّ واحدًا حيث يرتبط كل عنصر بالآخر بنيويًا ووظيفيًا ويتأثّر به ويؤثِّر فيه. ومعروف أن لكل لغة نظامها المفهومي، والانتقال من لغة تعليم إلى أخرى في مراحل التعليم المختلفة، سيؤدي إلى تصدّع النظام التربويّ، وعدم السماح بتكامل المعرفة (أي المنظومات المفهومية) التي يتلقّاها التلميذ ولا بتراكمها.

د – إن اتخاذ التعليم العالي لغة أجنبية معيّنة لتدريس العلوم التطبيقية، يؤدّي إلى القضاء على الترجمة العلمية من اللّغات الأجنبية إلى العربية، كما ينتج عنه حصر مصادر المعرفة العلمية في نافذة أجنبية واحدة وغلق بقية النوافذ.

هـ – إن اعتماد الإنجليزية لغة للتعليم العالي العلميّ في المشرق العربيّ، والفرنسية في المغرب العربيّ، يؤدي إلى شبه قطيعة بين قادة المجتمعات العربية لاختلاف ثقافاتهم وأساليبهم، وصعوبة التبادل التجاريّ والاقتصاديّ بين البلدان العربية، والحيلولة دون انتقال اليد العاملة، كما يحول دون التكامل الحضاريّ بين هذه البلدان.

الخلاصة:

وخلاصة القول إن للتعدُّد اللّغوي أنواعًا مختلفة منها ما يُيسّر التنمية البشرية ويدعمها، ومنها ما يعرقل التنمية البشرية ويدمّرها. فالتنمية البشرية تتطلّب قيام مجتمع المعرفة القادر على إنجازها. ويتّسم مجتمع المعرفة بقدرته على تلقّي المعلومات بسرعة وتمثُّلها والإبداع فيها وإنتاجها وتبادلها بيُسر. وهذا يستدعي وجود لغة فصيحة مشتركة يستخدمها المجتمع في تبادل المعلومات وإنتاج المعرفة ونقلها. وهناك دراسات وبحوث كثيرة تُثبت أن الأحادية اللغوية في المجتمع ضرورة لتحقيق التنمية البشرية وشرط من شروط المجتمع الصناعي، وأن تعدَّد لغاتِ تبادل المعلومات في البلاد هو من أسباب التنمية البشرية المتدنية، كما هو الحال في الدول الأفريقية، فاللّغة هي وسيلة لتبادل المعلومات، كما أن العملة وسيلة لتبادل السّلع. فإذا تعددت العملات في البلاد الواحدة، تعرقلت عملية التبادل التجاريّ. إن الدول التي حقّقت التنمية البشرية، مثل كوريا وفنلندا، تتولّى نشر التعليم الجيد باللغة الوطنية المشتركة مع احتفائها باللّغات الوطنية الأخرى وسعيها إلى تعلّم اللّغات الأجنبية المتنوعة. ولا تعهد هذه الدول بتربية أبنائها، قادة المستقبل، إلى مؤسّسات التعليم الأجنبية أو التجارية، ففي كوريا التي تحتل الرتبة 12 في سُلّم التنمية البشرية، مثلاً، يمنع القانون انخراط التلاميذ الكوريين في المدارس الأجنبية في كوريا. ولو كان استعمالُ لغاتٍ أجنبية في التعليم العام والتعليم الجامعي يحقّق التنمية البشرية، لاحتلّت مصر العزيزة ذات الحضارة العريقة التي ينتشر فيها التعليم العام الأجنبي منذ أكثر من قرن وتتوفّر عاصمتها القاهرة وحدها على ثلاثين جامعة أجنبية وأهلية تدرّس بلغات أجنبية، الرتبةَ الأولى في سُلّم التنمية البشرية. ولكنّها تحتل – مثل معظم البلدان العربية مع عميق الأسف – رتبًا ما بعد 120 تقريباً في هذا السُّلّم، وتتصدّر قائمة الدول المصدِّرة للأدمغة والكفاءات العالية، ويُصنِّفها تقرير التنميّة البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتَّحدة بين الدول ذات التنمية البشرية المتدنِّية.